كتاب

لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات

تأليف

الامام العالم الاجل فريد الدهر ووحيد
العصر شيخ الاسلام فخر الدين
محمد بن عمر الخطيب الرازى
الشافعي المتوفي
سنة ٦٠٦

﴿ عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي ﴾

الطبعة الاولى

﴿ بالمطبعة الشرفية بمصر لصاحبها الشيخ شرف موسى ﴾

طبع سنة ١٣٢٣ هجريه
﴿ على نفقته و نفقة أحمد ناجي الجمالي
ومحمد أمين الخانجي وأخيه ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

وماتوفيقي الابالله عليه توكلت واليه أنيب قال الامام الاوحد فخر الدين أبو عبدالله محمد بن عمر الخطيب الرازي قدس الله روحه

الحمدلله الذى حارت الافكار في مبادي أنوار كبريائه وصمديته * وتاهت الانظار في مطالع أسرار عزته وفردانيته * وشهدت ذوات المخلوقات على كمال قدرته وألوهيته * ودلت أجزاء السموات والارضين على نهاية علمه وجلال حكمته * والصلاة على نبي الرحمة محمد وآله وصحبه وعترته ﴿ أما بعد ﴾ فان الله تعالي لما أسعدني بالاتصال الى حضرة السلطان المعظم العالم العادل بهاء الدين * شمس الاسلام والمسلمين * أعقل الملوك وأعدل السلاطين * أبي المؤيد سام بن محمد بن مسعود بن الحسين زين الله معاقد ملكه بأنواع الخيرات * وخصه في الدارين بأقسام السعادات * وجعلني من المفرطين في حبه وولائه * المستظلين بظل لوائه * وواصلني بحسن ملاحظته الى غايات المطالب الروحانية * ونهايات المقاصد النفسانية وكان من جملة تلك النعم العظيمة * والرتب الجسيمة أن وفقني الله تعالى لتنقيح الكلام فى شرح أسماء الله تعالى وصفاته * وتحقيق القول فى تفسير نعوته وسماته * فصنفت هذا الكتاب (وسميته لوامع البينات في الاسماء والصفات) ورتبته على أقسام ثلاثة ﴿ الاول ﴾ في المبادي والمقدمات ﴿ الثاني ﴾ فى المقاصد والغايات ﴿ الثالث ﴾ في اللواحق والمتممات

القسم الاول في المبادى والمقدمات وفيه عشرة فصول

الفصل الاول في حقيقة الاسم والمسمي والتسمية

المشهور من قول أصحابنا رحمهم الله تعالى ان الاسم نفس المسمي وغير التسمية وقالت المعتزلة أنه غير التسمية وغير المسمى واختيار الشيخ الغزالي رضي الله عنه ان الاسم والمسمى والتسمية أمور ثلاثة متباينة وهو الحق عندى * واعلم ان القول بأن الاسم نفس المسمي أوغيره لابد وان يكون مسبوقا ببيان ان الاسم ماهو وان المسمى ماهو وان التسمية ماهي فان كل تصديق لابد وان يكون مسبوقا بتصور ماهية المحكوم عليه والمحكوم به فنقول ان كان الاسم عبارة عن اللفظ الدال على الشيء بالوضع وكان المسمي عبارة عن نفس ذلك الشيء فالعلم الضروري حاصل بأن الاسم غير المسمى وان كان الاسم عبارة عن ذات الشيء والمسمي أيضا ذات الشيء كان معني قولنا الاسم نفس المسمي هو أن ذات الشيء نفس ذات الشيء وهذا مما لا يمكن وقوع النزاع فيه بين العقلاء فثبت أن الخلاف الواقع في هذه المسئلة إنما كان بسبب أن التصديق ما كان مسبوقا بالتصور وهذا القدر كاف فى هذه المسئلة وكان اللائق بالعقلاء أن لا يجعلوا هذا الموضع مسئلة خلافية بل ها هنا دقيقة يمكن أن يحمل عليها قول من قال الاسم نفس المسمي وهي ان العقلاء اتفقوا على ان لفظ الاسم اسم لكل مايدل على معني من غير أن يكون دالا على زمان معين ولاشك ان لفظ الاسم كذلك فيلزم من هاتين المقدمتين أن يكون الاسم مسمي بالاسم فهاهنا الاسم والمسمى واحد قطعا الا أن فيه اشكالا وهو أن اسم الشيء مضاف الى الشيء واضافة الشيء الى نفسه محال فامتنع كون الشيء الواحد اسما لنفسه فهذا حاصل التحقيق في هذه المسئلة ولنرجع الى الكلام المألوف فنقول الذي يدل على أن الاسم غير

المسمى وجوه * الحجة الاولي أسماء الله تعالي كثيرة والمسمي ليس بكثير فالاسم غير المسمى انما قلنا أسماء الله كثيرة لوجوه أحدها قوله (ولله الاسماء الحسني فادعوه بها) وثانيها قوله عليه الصلاة والسلام ان لله تسعة وتسعين اسما وثالثها قوله تعالى (الله لا اله الا هو له الاسماء الحسنى) وأما ان المسمي بهذه الاسماء ليس بكثير فهو متفق عليه فثبت أن الاسماء كثيرة وان المسمى ليس بكثير وكانت الاسماء مغايرة للمسمي لامحالة فان قيل لانسلم ان الاسماء كثيرة وما ذكرتم من القرآن والخبر محمول على كثرة التسميات لاعلى كثرة الاسماء سلمنا أن الاسماء كثيرة لكن لانسلم ان المسمى واحد لان المفهوم من الخالق حصول الخلق والمفهوم من الرازق حصول الرزق وبين المفهومين فرق والجواب عن الاول من وجوه أحدها أن المذكور في القرآن والخبر اثبات الاسماء الكثيرة الا اذا بين الخصم ان التسمية غير المسمى وان المراد من الاسماء المذكورة في هذه النصوص التسمية لكن كل ذلك عدول عن الظاهر وثانيها أن المفهوم من التسمية وضع الاسم للمسمى فلو كان الاسم هو المسمي لكان وضع الاسم للمسمي عبارة عن وضع الشئ لنفسه وذلك غير معقول وثالثها أن المعقول هاهنا أمور ثلاثة ذات الشئ وهذه الالفاظ المخصوصة وجعل هذه الالفاظ المخصوصة معرفة لتلك المعاني المخصوصة بالوضع والاصطلاح أما ذات الشئ فهو المسمى فلو كان الاسم عبارة عن ذات الشئ لزم كون الشئ اسما لنفسه وذلك غير معقول وأما السؤال الثاني فجوابه أن الخالق ليس اسما للخلق بل للشئ الذي يصدر عنه الخلق والرازق ليس اسما للرزق بل للشئ الذى يصدر عنه الرزق ثم من المعلوم أن الذي صدر عنه الخلق والذي صدر عنه الرزق شئ واحد فثبت أن المسمي بالخالق والرازق شئ واحد * الحجة الثانية أنا اذا قلنا معدوم ومنفي وسلب واللاثبوت واللاتحقق فهاهنا

الاسماء موجودة والمسميات معدومة فكان الاسم غير المسمي لامحالة * الحجة الثالثة ان أهل اللغة اتفقوا علي أن الكلم جنس تحتها أنواع ثلاثة الاسم والفعل والحرف فالاسم كلمة والكلمة هي الملفوظ بها وأما المسمى فهو ذات الشيء وحقيقته واللفظ والمعنى كل واحد منهما يوصف بما لايوصف به الآخر فيقال في اللفظ إنه عرض وصوت وحال في المحل وغير باق وانه مركب من حروف متعاقبة وانه عربي وعبراني ويقال في المعني انه جسم وقائم بالنفس وموصوف بالاعراض وباق فكيف يخطر ببال العاقل أن يقول الاسم هو المسمى * الحجة الرابعة قوله تعالي (ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها)أمرنا بأن يدعى الله تعالى بأسمائه والشيء الذي يدعى مغاير للشيء الذى يدعي ذلك المدعو به فوجب أن يكون الاسم غير المسمي * الحجة الخامسة انه يقال فلان وضع هذا الاسم لهذا الشيء فلو كان الاسم نفس المسمى لكان معناه أنه وضع ذلك الشيء لذلك الشيء وانه محال وأما القول بأن التسمية ليست نفس الاسم فالذى يدل عليه أن التسمية عبارة عن جعل ذلك اللفظ المعين معرفا لماهية ذلك المسمى ووضع الاسم للمسمي مغاير لذات الاسم كما أن المفهوم من التحريك مغاير للمفهوم من نفس الحركة واحتج القائلون بأن الاسم نفس المسمى بوجوه * الحجة الاولي قوله تعالى (سبح اسم ربك الاعلى) وقوله (فسبح باسم ربك العظيم)وقوله (تبارك اسم ربك ذى الجلال والاكرام) ووجه الاستدلال أنه أمر بتسبيح اسم الله تعالي ودل العقل علي ان المسبح هو الله تعالى لاغيره وهذا يقتضى ان اسم الله تعالى هو هو لاغيره *الحجة الثانية قوله تعالى (ماتعبدون من دونه الا أسماء سميتموها أنتم و آباؤكم) أخبر الله تعالي أنهم عبدوا الاسماء والقوم ماعبدوا الا تلك الذوات فهذا يدل على أن الاسم هو المسمي * الحجة الثالثة اسم الشيء لو كان عبارة عن اللفظ الدال عليه لوجب أن لايكون

لله تعالي في الازل شيءٌ من الاسماء اذلم يكن هناك لفظ ولا لافظ وذلك باطل * الحجة الرابعة اذا قال القائل محمد رسول الله فلو كان اسم محمد غير محمد لكان الموصوف بالرسالة غير محمد وذلك باطل قطعا وكذا قوله تبت يدا أبي لهب فلو كان اسم أبي لهب غير أبي لهب لكان الموصوف بالمذمة غير أبي لهب وهكذا اذا كانت امرأة مسماة بحفصة فقال حفصة طالق فبتقدير أن يكون الاسم غير المسمى كان قد أوقع الطلاق على غير حفصة فوجب أن لا يقع الطلاق على حفصة وذلك باطل * الحجة الخامسة التمسك بقول لبيد

* الي الحول ثم اسم السلام عليكما *

وانما أراد باسم السلام نفس السلام وهذا يقتضي أن يكون الاسم نفس المسمى * الحجة السادسة التمسك بقول سيبويه الافعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء ومن المعلوم ان الاحداث التي هي المصادر صادرة عن المسميات لا عن الالفاظ فدل هذا على أن قوله من لفظ أحداث الاسماء أي من لفظ أحداث المسميات والجواب ان الشروع في الاستدلال لابد وأن يكون مسبوقا بتصور ماهية الموضوع والمحمول فان كان المراد من هذا الاستدلال أن اللفظ الدال على الشيء هو نفس ذلك الشيء فذلك باطل بالبديهة فالاستدلال فيه غير معقول مقبول وان كان المراد من الاسم نفس ذلك الشيء ومن المسمى نفس ذلك الشيء فحينئذ يكون قولكم الاسم نفس المسمى أي ذات الشيء هو نفس ذاته ومعلوم ان هذا مما لا حاجة في اثباته الى الدليل وان كان المراد من قولكم الاسم نفس المسمي مفهوما مغايرا لهذين المفهومين فلا بد من تلخيصه حتى يصير مورد الاستدلال معلوما * ولنشرع الآن في الجوابات المفصلة على الوجه المعتاد الجواب عن الاول من وجوه * الاول ان التمسك بقوله سبح اسم ربك

وقوله تبارك اسم ربك يدل على ان الاسم غير المسمى من وجوه الاول أن قوله سبح اسم ربك تصريح باطلاق اضافة الاسم الي الرب والأصل أن لاتجوز اضافة الشئ الى نفسه والثاني ان اسم الله سبحانه وتعالي لو كان هو ذات الرب لوجب أن لايبقى فرق بين قوله سبح اسم ربك وبين قوله سبح اسم اسمك وقوله سبح ربك ربك ولما كان الفرق معلوما بالضرورة علمنا ان اسم الرب مغاير للرب والثالث ان أصحابنا قالوا السبيل الي معرفة أسماء الله تعالى هو التوقيف لا العقل والسبيل الى معرفة الرب هو العقل لا التوقيف وهذا يقتضى أن يكون الاسم غير المسمى فثبت بهذه الوجوه أن هذه الآية تدل على فساد مذهبهم من هذه الوجوه * الوجه الثانى في الجواب أن نقول للمفسرين في قوله سبح اسم ربك وجهان أحدهما أن المراد منه الأمر بتنزيه اسم الله وتقديسه والثاني ان الاسم صلة والمراد منه الامر بتسبيح ذات الله تعالي أما الطريق الاول فقد ذكروا في تفسير تسبيح أسماء الله تعالى وجوها الاول ان المراد منه نزه اسم ربك عن أن تجعله اسما لغيره فيكون ذلك نهيا أن يدعي غير الله تعالى باسم من أسماء الله فان المشركين كانوا يسمون الصنم باللات ومسيلمة برحمان اليمامة وكانوا يسمون أوثانهم آلهة قال الله تعالى (أجعل الآلهة إلها واحدا) والثانى أن المراد بتسبيح أسمائه أن لاتفسر تلك الاسماء بما لايصح ثبوته في حق الله سبحانه وتعالى نحو أن يفسر قوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى بالعلو المكانى ويفسر قوله الرحمن على العرش استوى بالاستقرار بل يفسر العلو بالقهر والاقتدار وكذا الاستواء يفسر بذلك الثالث ان تصان أسماء الله تعالى عن الابتذال والذكر لاعلى وجه التعظيم ويدخل في هذا الباب أن تذكر تلك الاسماء عند الغفلة وعدم الوقوف على حقائقها ومعانيها ورفع الصوت بها وعدم

الخضوع والخشوع والتضرع عندذكرها الرابع أن يكون المراد بقوله سبحانه فسبح باسم ربك العظيم أى مجده بالاسماء التي أنزلتها اليك وعرفتك انها أسماؤه واليه الاشارة بقوله سبحانه وتعالى (قل ادعوا الله أوادعوا الرحمن) وعلى هذا التأويل فالمقصود من هذا ان لا يذكر الله الا بالاسماء التي ورد التوقيف بها والخامس أن يكون المراد من التسبيح الصلاة قال الله تعالى (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون) وكأنه قيل صل باسم ربك لا كما يصلي المشركون بالمكاء والتصدية والسادس قال أبو مسلم الاصفهاني المراد من الاسم هنا الصفة وكذا في قوله سبحانه ولله الاسماء الحسنى فيكون المراد الامر بتقديس صفات الله أما الطريق الثاني وهو أن يقال قوله سبح اسم ربك معناه سبح ربك وهو اختيار جمع من المفسرين قالوا والفائدة في ذكر الاسم أن المذكور اذا كان في غاية العظمة والجلالة فانه لايذكر هو بل يذكر اسمه وحضرته وجنابه فيقال سبح اسمه ومجد ذكره ويقال سلام الله تعالى على المجلس العالى وعلى الحضرة العالية والكلام اذا ذكر على هذا الوجه كان ذلك أدل على تعظيم المذكور مما اذا لم يذكر كذلك وبيانه من وجوه* أحدها انه اذا قيل سبح اسم ربك فانه يدل على انه سبحانه أعظم وأجل من أن يقدر أحد من الخلق على تسبيحه وتقديسه بل الغاية القصوى للخلق ان يشتغلوا بتسبيح أسمائه ومعلوم أن هذا أدل على التعظيم من أن يقال سبح ربك وثانيها انه اذا قيل سبح اسم ربك وقيل سلام الله على المجلس العالي فمعناه انه بلغ في استحقاق التسبيح الى حيث ان اسمه يستحق التسبيح وبلغ فى استحقاق السلام عليه والتعظيم له الى حيث صار مجلسه وموضعه مستحقا لهذا التعظيم والتسليم ومعلوم أن هذا أبلغ في التعظيم مما اذا قيل سلام الله على فلان

وثالثها أنه تعالي قال ليس كمثله شئ فجعل لفظ المثل كناية عنه فاذا جاز ذلك فلم لايجوز أن يجعل لفظ الاسم هنا أيضا كناية عنه ورابعها وهو أحسن من جميع ماتقدم انه لو قال سبح ربك كان هذا أمرا بتسبيح ذات الرب وتسبيح الشئ في نفسه لايمكن الا بعد معرفته في نفسه ولما امتنع في العقول البشرية أن تصير عارفة بكنه حقيقته سبحانه وتعالي امتنع ورود الامر بتسبيحه أما أسماؤه وصفاته فهي معلومة للخلق فلا جرم ورد الامر بتسبيح أسمائه فهذا جملة الكلام في الجواب عن الحجة الاولى * وأما الجواب عن الحجة الثانيه فنقول ان قوله تعالي (ماتعبدون من دونه الا اسماء سميتموها) يدل على أن الاسم غير المسمى لوجهين الاول أن قوله الا أسماء سميتموها يدل علي أن تلك الاسماء انما حصلت بجعلهم ووضعهم ولا شك أن تلك الذوات ماحصلت بجعلهم ووضعهم وهذا يقتضى ان الاسم غير المسمي الثانى أن الآية تدل على أن اسم الاله كان حاصلا في حق الاصنام ومسمى الاله ما كان حاصلا في حقهم وهذا يوجب المغايرة بين الاسم والمسمي ويدل علي ان الاسم غير المسمي ثم نقول المراد بالآية أن تسمية الصنم بالاله كان اسما بلا مسمي كمن يسمى نفسه باسم السلطان وكان في غاية القلة والذلة فانه يقال انه ليس له من السلطنة الا الاسم فكذا هنا * والجواب عن الحجة الثالثة أن مرادنا من الاسم الالفاظ الدالة وأنتم وافقتم علي انه ما كان لله تعالي في الازل بهذا التفسير اسم ثم أي محذور يلزم في ذلك اذا عرفنا بان مدلولات هذه الاسماء كانت موجودة في الازل *والجواب عن الحجة الرابعة انه اذا قال محمد رسول الله فليس المراد أن اللفظ المركب من الحروف المخصوصة موصوف بالرسالة بل المراد منه ان الشخص المدلول عليه بلفظ محمد موصوف برسالة الله وحينئذ يزول الاشكال * والجواب

عن الحجة الخامسة والسادسة انه تمسك في اثبات ماعلم بطلانه ببديهة العقل بقول واحد من الشعراء والادباء وذلك مما لا يلتفت اليه ولا يعول عليه والله أعلم

الفصل الثاني في الفرق بين الاسماء والصفات

اعلم أن الاسم مشتق إما من السمو على ماهو قول البصريين أو من السمة على ماهو قول الكوفيين فان كان من السمو وجب أن يكون كل لفظ دل على معنى من المعاني اسما وذلك لأن اللفظ لما كان دالا على المعنى فهو من حيث انه دليل يكون متقدما على المدلول فكان معنى السمو حاصلا فيه وان كان من السمة فكل لفظ دل على معنى كان سمة على ذلك المعنى وعلامة عليه اذا ثبت فنقول كل لفظ يفيد معنى فانه يجب أن يكون اسما على هذا التفسير ولهذا السبب قلنا ان قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها يقتضى انه تعالى علمه كل اللغات سواء كان من قبيل مايسميه النحويون اسما أو يسمونه فعلا أو حرفا لأنا بينا أن كل هذه الاقسام أقسام اللفظ المفيد يجب أن تكون اسماء بحسب المفهوم الاصلي ثم ان النحويين خصصوا لفظ الاسم ببعض أقسام اللفظ المفيد وذلك لأنهم قالوا اللفظ المفيد اما أن يكون مفهومه مستقلا بالمعلومية أولا يكون والثاني الحرف والاول قسمان لانه إن دل على الزمان المعين لحصوله فهو الفعل وان لم يدل عليه فهو الاسم ولهذا قالوا الاسم لفظة مفردة دالة بالوضع على معنى من غير ان تدل على زمانه المعين ثم ان المتكلمين خصصوا لفظ الاسم ببعض أقسام هذا القسم وذلك لان كل ماهية فاما أن تعتبر من حيث هى هي أو من حيث انها موصوفة بصفة معينة فالاول هو الاسم والثاني هو الصفة فالسماء والارض والرجل والجدار أسماء والخالق والرازق والطويل والقصير صفات وهذا هو

الفرق بين الاسم والصفة على قول المتكلمين اذا عرفت هذا فنقول كل واحد من القسمين مختص بنوع شرف لايحصل في القسم الآخر أما الاسم فهوأشرف من الصفة لوجوه . الاول أن الاسم أقدم من الصفة لان المراد من الصفات الاسماء المشتقة ولا شك أن الاسماء الموضوعة أصل للاسماء المشتقة اذلولم تنته المشتقات الى اسم موضوع ابتداء غير مشتق لزم اما التسلسل واما الدور وهما محالان والثاني أن الاسماء المشتقة مركبة من الاسماء والموضوعة مفردة ولا شك أن المفرد أصل للمركب والثالث ان الاسماء الموضوعة أسماءالذوات وأما المشتقة فانها أسماء الصفات مع اضافة مخصوصة والذات أشرف من الصفة فوجب أن تكون الاسماء أشرف من الصفات فهذا مايتعلق بتفضيل الاسماء وأما الصفات فقال أبو زيد البلخي الصفات أشرف من الاسماء وذلك لان الاسم لايفيد السامع شيئا الا دلالة مجملة فان من سمع لفظ الرجل عرف أنه أراد شيئا فاما أن ذلك الشيء ماهو فانه لايحصل بذكر هذا الاسم وأما الصفات فانها تعرف ماهيات الاشياء وحقائقها وأحوالها ولذلك فان كل من أراد تعريف ماهية فانه لايمكنه تعريفها الا بذكر صفاتها وأحوالها وخواصها فثبت ان الصفات أشرف من الاسماء من هذا الوجه ولقائل أن يقول اللفظ الدال على الصفة معناه اللفظ الدال على كون الذات موصوفة بالصفة الفلانية فما لم يتقدم العلم بتلك الصفة لم يمكن حصول العلم بان شيئا آخر موصوف بها فاذاً معرفة الاسماء المشتقة موقوفة على معرفة الاسماء الموضوعة لتعريف تلك الصفات المخصوصة فثبت أن المعرف للاسماء المشتقة موقوف على معرفة الاسماءالموضوعة وكان كلام أبي زيد عكس ماذكرناه والله أعلم

الفصل الثالث في شرح مذاهب أهل العلم في الاسماء والصفات

اعلم أن من الناس من نفى ثبوت الاسماء لله تعالى وسلم ثبوت الصفات ومنهم من عكس سلم ثبوت الاسماء وأنكر ثبوت الصفات ومنهم من اعترف بالاسماء والصفات لله تعالى أما الذين نفوا ثبوت الاسماء وسلموا ثبوت الصفات فهذا هو قول كل من يقول حقيقة الحق تعالي غير معلومة للخلق والبشر واحتجوا عليه بان حقيقته غير معلومة للخلق واذا كان كذلك لم يكن له اسم ﴿ بيان المقدمة الاولى ﴾ ان المعلوم منه للخلق اما الوجود واما السلوب واما الاضافات أما العلم بكونه موجودا فذلك ليس علما بحقيقته المخصوصة لان الوجود المعلوم هو الامر الذى يناقض العدم وهذا المعقول مفهوم عام يصدق على جميع الممكنات وحقيقته المخصوصة لا تصدق على شئ منها فالوجود غير تلك الحقيقة وأما السلوب فهى قولنا ليس بجوهر ولا بعرض ولا حال ولا محل فالمعقول هنا عدم هذه الامور وحقيقته لاشك أنها مغايرة لعدم هذه الامور وأما الاضافات فهي قولنا انه عالم قادر فان المعلوم من كونه عالما انه موصوف بصفة مالاجلها صح منه الايجاد علي نعت الاحكام والمعلوم من كونه قادراً أنه مؤثر في ايجاد الاثر علي سبيل الصحة لاعلى سبيل الوجوب وكل ذلك عبارة عن الاضافات المخصوصة وحقيقته المخصوصة ليست نفس هذه الاضافات فثبت أن المعقول منه ليس الا الوجود والسلوب والاضافات وثبت أن شيئا منها ليس هو نفس حقيقته المخصوصة فثبت ان حقيقته المخصوصة غير معقولة للخلق ﴿ بيان المقدمة الثانية ﴾ وهي أن تلك الحقيقة المخصوصة لما لم تكن معلومة للخلق لم يكن بها اسم والدليل عليه أن المقصود من وضع الاسم أن يشار بذلك الاسم الى ذلك المسمي عند التخاطب وذلك انما يفيد اذا كان واحد من المتخاطبين عارفا بذلك المسمى

فاذا كانت تلك الحقيقة لايعرفها الا الله لم يكن في وضع الاسم لها فائدة فهذا حجة من نفى الاسم ويمكن الجواب عنه بان ماذكرتم من الدليل يدل على أنا لانعرف حقيقة ذات الله تعالى لكنكم ماذكرتم دليلا على أنه يمتنع في قدرة الله تعالى أن يشرف بعض عبيده بتعريف تلك الحقيقة فبتقدير أن يكون ذلك ممكنا كان وضع الاسم لتلك الحقيقة مفيداً وأما الذين سلموا الاسماء ونفوا الصفات فهم قوم من قدماء الفلاسفة والصابئة وقد احتجوا على قولهم بوجوه ﴿ الحجة الاولى ﴾ أنا اذا وصفنا الله تعالى بالصفات فوصفنا له بالصفات إما أن يكون مطابقا للامر فى نفسه أولا يكون فان لم يكن مطابقا كان جهلا وكذبا وان كان مطابقا فتلك الصفات إما أن تكون عين تلك الذات أولا تكون فان كانت عين تلك الذات كان محالا لان على هذا التقدير تصير كل هذه الصفات أسماء مترادفة دالة على نفس تلك الذات وحينئذ لايكون هذا من باب الصفات بل من باب الاسماء وأما ان كانت الصفات ليست هي نفس الذات فنقول هذه الصفات إما أن تكون واجبة لذواتها أو ممكنة لذواتها والقسمان باطلان فبطل القول بالصفات وانما قلنا انه لايجوز أن تكون تلك الصفات واجبة لذواتها لوجهين أحدهما أنه لو حصل شيئان يكون كل واحد منهما واجبا لذاته فهما يشتركان في الوجوب بالذات ويتباينان بالتعيين وما به المشاركة غير ما به الامتياز فكل واحد منهما في ذاته مركب وكل مركب ممكن فالواجب لذاته ممكن لذاته هذا خلف والثانى ان الصفة هي التي لايعقل ثبوتها بدون الموصوف فكل صفة هى مفتقرة فى ثبوتها الى غيرها والمفتقر الى الغير ممكن لذاته فالواجب لذاته ممكن لذاته هذا خلف وانما قلنا انه امتنع كون تلك الصفات ممكنة لذواتها لوجهين الاول ان كل ممكن فله سبب وليس سبب تلك الصفة غير تلك الذات لان هذا البحث

إنما وقع فى المبدأ الاول ويمتنع أن تكون صفة المبدأ الاول مستفادة من غيره فاذا سبب تلك الصفة هو تلك الذات ولا شك أن تلك الذات بسيطة فلزم أن يكون البسيط قابلا وفاعلا فهذان المفهومان ان كانا داخلين في الماهية كانت الماهية مركبة وقد فرضناها بسيطة هذا خلف وان كانا خارجين عن الماهية كانا لاحقين وممكنين ومعلولين وكان التغاير في المفهوم عائداً فيه فيلزم إما التسلسل وإما الكثرة فى الماهية وان كان أحدهما داخلا والآخر خارجا فهذا أيضا يوجب وقوع الكثرة في الذات الوجه الثانى في بيان أنه يمتنع كون تلك الصفات ممكنة لذواتها هو أن كل ممكن فانه مفتقر في ثبوته وفى تحققه الي السبب فافتقارها الى السبب يمتنع أن يكون حال بقائها والا لكان ذلك تحصيلا للحاصل وهو محال فذلك الافتقار إما حال حدوثها أو حال عدمها وعلي التقديرين فكل ممكن فهو محدث فلو كانت صفات الله تعالى ممكنة لكانت محدثة ولو كانت محدثة لافتقر محدثها في احداثها الي صفات أخرى سابقة عليها ويلزم التسلسل فثبت أنه لو وجدت الصفات لكانت اما واجبة واما ممكنة والقسمان باطلان فبطل القول بالصفات * الحجة الثانية الا له لو كان ذاتا موصوفا بصفات لكان الاله مركبا من تلك الذات ومن تلك الصفات و كل مركب فهو مفتقر الى كل واحد من اجزائه وكل واحد من اجزائه غيره فكل مركب فهو مفتقر الى غيره وكل مفتقر الى غيره فهو ممكن فلو كان الاله مركبا من الذات والصفات لكان ممكنا وهو محال فوجب القطع بانه تعالى فرد مبرأ عن الكثرة فان قيل هب ان الامر كذلك لكن لم لايجوز أن يقال تلك الذت مبدأ لتلك الصفات قلنا فعلي هذا التقدير المبدأ الاول هو تلك الذات وحدها وتكون الصفات معلولة للمبدأ الاول وعلى هذا فالمبدأ الاول مبرأ عن الصفات * الحجة الثالثة أن كون تلك الذات

كاملة فى الالهية اما أن لايعتبر فيـه أمر وراء تلك الذات أو يعتبر فان كان الاول كانت تلك الذات من حيث هى هي كافية في الالهية وعلي هـذا التقدير لايمكن اثبات الصفات وان كان الثانى كانت تلك الذات بدون تلك الصفات ناقصة بذاتها مستكملة بغيرها وذلك محال و ربما عبروا عن هذه الشبهة بان الالهيـة لو كانت موقوفة علي ثبوت هـذه الصفات لكانت الذات محتاجة في تحصيل الالهية الي تلك الصفات والحاجة الى الشئ من لوازم النقص وأيضـا فالمحتاج اليـه أقوي من المحتاج فيلزم كون الصفة أقوى من الذات وكل ذلك محال * الحجة الرابعة قالوا جميع الاديان والملل شاهدة بانه لابد من من الاقرار بالوحدانية قال سبحانه وتعالى قل هو الله أحد وقال لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة ومعلوم ان النصاري لايثبتون ذواتا ثلاثة متباينة بل يثبتون ذاتا واحدة موصوفة بالاقانيم ومرادهم بالاقانيم الصفات فدل هذا على انه تعالى انمـا كفرهم لقولهـم بكثرة الصفات فهـذا مجموع شبه منكرى الصفات* والجواب عن الشبهة الاولى لم لايجوز أن يقال الصفات الممكنة لذواتها واجبة بوجود الذات قوله يلزم أن يكون البسيط قابلا وفاعلا قلنا لم لايجوز ذلك أليس أن حقيقته مقتضية الوجود والوحدة والتعيين موصوفة بها قوله كل مفتقر الى الغير محدث قلنا ينتقض بالوجود والوحدة والتعيين بانها من لوازم ذاته أزلا وأبدا* والجواب عن الشبهة الثانيـة لم لايجوز أن تكون الذات موجبة لتلك الصفات ثم الذات الموصوفة بتلك الصفات تكون موجدة للمخلوقات* والجواب عن الشبهة الثالثة أن الذات لمـا كانت موجبة لهذه الصفات كانت الذات مستكملة بنفسها لابغيرها * والجواب عن الشبهة الرابعة أنّ النصاري أثبتوا قدماء مستقلة بانفسها ألا ترى انهم جوزوا على الاقانيم الحلول فى بدن مريم وعيسى عليهـما

السلام ونحن لانقول باثبات قدماء مستقلة بأنفسها فظهر الفرق فهذا هو الجواب عن الشبه * واعلم أن سبب اضطراب العقلاء فى اثبات الصفات ونفيها مقدمتان وقفتا في العقول على سبيل التعارض . احداهما ان الوحدة كمال والكثرة نقصان فصارت هذه المقدمة داعية الى المبالغة فى التوحيد حتي انتهي الأمر الى نفى الصفات . والمقدمة الاخري أن الموجود الذى يكون قادرا علي جميع المقدورات عالما بجميع المعلومات حيا حكيما سميعا بصيرا لاشك انه أكمل من الموجود الذى لايكون قادرا ولا عالما ولا حيا بل يكون شيئا لاشعور له بشئ مما صدر عنه ولا قدرة له على الفعل والترك فصارت هذه المقدمة داعية للعقول الى اثبات هذه الصفات ولما كانت ماهيات هذه الصفات مختلفة متغايرة وجب الاعتراف بالكثرة فى صفات الله تعالى ثم وقعت العقول في الحيرة والدهشة بسبب تعارض هاتين المقدمتين ومقصود كل واحد من الفريقين اثبات الكمال لله تعالى والجلال ونفى النقصان عنه فالنفاة حاولوا اثبات الكمال والوحدانية والمثبتون حاولوا اثبات الكمال في الالهية والاذكياء من العقلاء احتالوا في وجه التوفيق بين هاتين المقدمتين وحاصل ماذكروه طرق أربعة * الطريقة الاولى طريقة الالهيين من الفلاسفة وهى ان صفات الله تعالي نوعان سلبية وهي المسماة في القرآن بالجلال واضافية وهي المسماة في القرآن بالاكرام واليه الاشارة بقوله ذي الجلال والاكرام ثم قالوا أما كثرة السلوب فلا توجب كثرة في الذات بدليل أن كل ماهية فردة بسيطة فلا بد وأن يصدق عليها سلب كل ماعداها عنها وذلك يدل علي أن كثرة السلوب لاتقدح في وحدة الذات وأما كثرة الاضافات فهي أيضا لاتوجب كثرة في الذات بدليل أن أبعد الاشياء عن الكثرة هو الوحدة ثم ان الوحدة نصف الاثنين وثلث الثلاثة وربع

الاربعة هكذا الى غير النهاية من النسب والاضافات المعارضة للوحدة بسبب انتسابها الي الاعداد التي لانهاية لها قالوا فدل على أن اثبات صفات الجلال والاكرام لايقدح فى وحدة الذات ﴿ الطريقة الثانية طريقة المعتزلة ﴾ وهم قداتفقوا على أنه سبحانه وتعالي عالم قادر واعلم أن مذهبهم في كيفية الصفات مضطرب ونحن نذكر تقسيما مضبوطا في هذا الباب فنقول اما أن يقال أن يكون المفهوم من نفس كونه تعالى عالما قادراً مفهوما سلبيا أوثبوتيا أما الاول فيقرب أن يكون مذهب أبي اسحق النظام وهو انه قال معني كونه عالما كونه ليس بجاهل وكونه قادراً انه ليس بعاجز وهذا ضعيف لان نفي الجهل ليس بعلم بدليل أن المعدوم والجماد ليس بجاهل ولا بعالم أما اذا قلنا ان كونه عالما قادراً مفهوم ثبوتي فهذا المفهوم اما أن يكون عين ذاته واما أن يكون زائداً على الذات أما الاول فيقرب أن يكون ذلك مذهب أبي الهذيل فانه نقل عنه انه قال انه تعالي عالم بعلم هو ذاته لكنه ناقض فقال وذاته ليس بعلم وهذا أيضا ضعيف لان المفهوم من كونه قادراً غير المفهوم من كونه عالما وحقيقة الذات الواحدة حقيقة واحدة والحقيقة الواحدة لاتكون عين الحقيقتين لان الواحد لايكون نفس الاثنين ولانه صح منا أن نعقل الذات مع الذهول عن كونها عالمة قادرة ويصح منا أن نعقل العالمية مع الذهول عن القادرية وبالعكس والدليل الذي يدل على أحد هذه الامور غير الدليل الذى يدل على سائرها وكل ذلك ينافي أن تكون الذات والعلم والقدرة أمراً واحداً ﴿ الطريقة الثالثة ﴾ أنا اذا قلنا إن كونه تعالى عالما قادراً أمران ثبوتيان زائدان على الذات فهاهنا قال أبو هاشم العالمية والقادرية لايقال فيهما موجودتان أو معدومتان أو معلومتان أولا معلومتان واتفق أكثر العقلاء على أن ماقاله باطل لان كل تصديق فهو مسبوق بالتصور لامحالة

فلو لم تكن هاتان الصفتان متصورتان لما أمكن الحكم عليهما بكون الذات موصوفة بهما وأيضا لو لم تكن هـذه الصفة متصورة لما أمكن الحكم عليها بانها غير متصورة لان قولنا هذا غير متصور قضية وكل قضية فلا بد وأن تكون مسبوقة بتصور موضوعها ومحمولها وأيضا المحكوم عليه بانه غير معلوم ليس هو الذات بل هو الصفة فهذه الصفة مستقلة بكونها محكوما عليها بانها غير متصورة وذلك متناقض ﴿ الطريقة الرابعة ﴾ ولما بطلت هذه المذاهب لم يبق الا أن يقال هاتان الصفتان أمران ثبوتيان معلومان زائدان على الذات وهذا قول مثبتي الصفات فهذا هو الاشارة الى غور هذه المسئلة والاستقصاء فيها مذكور في كتب الكلام (ولما) بطلت شبهات نفاة الاسماء وشبهات نفاة الصفات لم يبق الا الجزم باثبات الاسماء والصفات على ماهو قول الجمهور الاعظم من أهل العلم وبباحث هذا الكتاب مفرعة على هذا الاصل الممهد والقانون المؤكد والله أعلم

الفصل الرابع في أن أسماء الله تعالى توقيفية أو قياسية

مذهب أصحابنا أنها توقيفية وقالت المعتزلة والكرامية إن اللفظ اذا دل العقل على أن المعنى ثابت في حق الله سبحانه جاز اطلاق ذلك اللفظ على الله تعالى سواء ورد التوقيف به أو لم يرد وهو قول القاضي أبي بكر الباقلاني من أصحابنا واختيار الشيخ الغزالي ان الاسماء موقوفة على الاذن أما الصفات فغير موقوفة على الاذن وهذا هو المختار . حجة الاصحاب لو لم يقف ذلك على الاذن لجاز تسميته عارفا وفقيها وداريا وفهما وموقنا وعاقلا وفطنا وطبيبا ولبيبا كما جاز وصفه بكونه عالما لان هذه الاسماء التي ذكرناها مرادفة للعالم في اللغة ولما لم يجز ذلك علمنا أن الاستعمال موقوف على السمع والاذن أجاب القاضي رحمه الله بان كل واحد من هـذه الالفاظ يدل

على مالا يجوز ثبوته لله تعالى * أما المعرفة ففيها وجوه الاول أن من أدرك شيئا من الحاضر ثم غاب عنه و نسيه ثم أدركه ثانيا وعلم أن هذا الذي أدركه ثانيا هو عين الذى أدركه أولا فهذا هو العلم المسمي بالمعرفة ولذلك فانه اذا رآه ثانيا وتذكر أنه هو الذي رآه أولا قبل ذلك فانه يقول الآن عرفتك وعلى هذا التقدير فالمعرفة اسم لعلم تقدمته غفلة فلهذا لا يصح اطلاقه في حق الله تعالي * والثانى ماذكره أبو القاسم الراغب في كتاب الذريعة وهو أن لفظ المعرفة انما يستعمل فيما تدرك آثاره ولا تدرك ذاته والعلم يقال فيما تدرك ذاته ولهذا يقال فلان يعرف الله ولا يقال فلان يعلم الله لان معرفة الله تعالى ليست بمعرفة ذاته بل بمعرفة آثاره ولذلك تسمي رائحة العود بعرف العود لان تلك الرائحة أثر من آثاره * وأما الفقه فهو عبارة عن فهم غرض المتكلم من كلامه وذلك يشعر بسابقة الجهل وأما الدراية فهي عبارة عن الشعور الذى يحصل بضرب من الحيلة وهو تقديم الفكر والروية وأصله من ادّريت الصيد والدرية يقال لما يتعلم عليه الطعن والمدرى يقال لما يصلح به الشعر ولهذا لا يصح وصف الله تعالى به لان معنى الحيلة محال عليه * وأما الفهم فهو صريح في سابقة الجهل * وأما اليقين فهو مأخوذ من يقن الماء فى الحوض اذا اجتمع فيه فاليقين اسم لعلم كان في أول الامر اعتقادا ضعيفا ثم اجتمعت الدلائل فتأكد الاعتقاد وصار علما * وأما العقل فهو مأخوذ من عقال الناقة وهو العلم المانع عن فعل مالا ينبغي وهذا انما يتحقق فى حق من تدعوه الدواعي الى فعل مالا ينبغي * وأما الفطنة فهى عبارة عن سرعة ادراك مايراد تفويضه علي السامع وسرعة الادراك مسبوقة بالجهل * وأما الطب فهو علم مأخوذ من التجارب ولهذا لا يقال فلان طبيب بالهندسة والحساب كما يقال عالم بالهندسة والحساب فثبت أن المنع من اطلاق هذه الالفاظ انما كان لانها

توهم أموراً يمتنع ثبوتها في حق الله تعالى فان قال قائل فلفظ الكبير والخداع والكيد والاستهزاء يوهم أموراً يمتنع ثبوتها في حق الله تعالى فكيف ورد الاذن باطلاقها في حقه سبحانه * فالجواب أن الالفاظ الدالة على الصفات على ثلاثة أقسام منها مايدل على صفات ثابتة في حق الله تعالى قطعا ومنها مايدل قطعا على أمور يمتنع ثبوتها في حق الله تعالى ولايجوز اطلاقها عليه ومنها أمور ثابتة في حق الله تعالى ولكنها مقرونة بكيفيات يمتنع ثبوتها في حق الله تعالى كالمكر والخداع والقسم الاول ينقسم الى ثلاثة أقسام أحدها مايجوز ذكرها مفردا أو مضافا كقولنا انه سبحانه موجود وشئ وازلي وقديم وثانيها مايجوز ذكره مفردا ولا يجوز ذكره مضافا الى بعض الاشياء فانه يجوز أن يقال ياخالق ياملك ولا يجوز أن يقال ياخالق القردة والخنازير والخنافس وان كان ذلك حقا في نفس الامر بل ينبغي أن يقال ياخالق السموات والارض وثالثها مايجوز ذكره مضافا ولا يجوز ذكره مفردا فانه لايجوز أن يقال يامنشئ يامنزل يارامي ولقد قال سبحانه أأنتم أنشأتم شجرتها أم نحن المنشؤن وقال أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون وقال ومارميت اذ رميت ولكن الله رمى وأيضا لايجوز أن يقال يامحرك يامسكن و يجوز أن يقال يامحرك السموات ويامسكن الارض وبالجملة فالالفاظ المستعملة في حق الله سبحانه في صفاته كما يعتبر فيها كونها حقة في نفس الامر يعتبر فيها رعاية الادب والتعظيم وأما القسم الثاني وهو الالفاظ التي لاتكون معانيها ثابتة في حق الله سبحانه بوجه من الوجوه فلا يجوز اطلاقها في حق الله تعالى فان ورد السمع بها وجب تأويلها كلفظ النزول والصورة والمجيء وأمثالها وأما القسم الثالث وهو الذي يكون المسمى مركبا من أمر ثابت في حق الله تعالى ومن كيفية يمتنع ثبوتها لله تعالى فمثل هذا اللفظ لايجوز اطلاقه عليه سبحانه فان ورد التوقيف به أطلقناه في